مشروع "توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق"

ورشة عمل

"تحديث منهج التدريب في المعهد القضائي العراقي"

ورقـــــــــــــــــــــــــــة خلفيـــــــــــــــــــــــــــة

16- 17 تموز/يوليو 2010

فندق مونرو- بيروت

1. مقدمة

ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)[1] وضمن مشروع "**توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق** " الذي ينفذه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ورشة عمل حول "**تحديث منهج التدريب في المعهد القضائي العراقي** "، تعقد في بيروت بتاريخ 16-17 تموز/يوليو 2010[2].

2. لمحة عامة عن مشروع توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق"

يقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بتنفيذ مشروع "توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق " والذي يندرج ضمن الإطار الأوسع لمشروع "حكم القانون" الذي يتولى تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

يمتد هذا المشروع على فترة 14 شهراً ويهدف بشكل عام إلى تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع القضاء العراقي، تحديداً إلى تحسين أداء مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، و المعهد القضائي والمحاكم المشمولة في المشروع في كل من بغداد، و اربيل، والبصرة، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة التدريبية القانونية الموضوعة خصيصاً لتتماشى مع حاجات كل مؤسسة.

ان الهدف من برنامج التدريب المخصص لمجلس القضاء الأعلى هو تدريب القضاة على ا عتماد التخطيط الاستراتيجي، تعزيز معرفتهم بآداب المهنة القضائية والنزاهة واستقلال القضاء، حثهم على القيام بالتحقيقات بنزاهة وعدالة، مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تدريبهم على المجالات ذات الصلة بالقوانين

---

[1] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة هو منظمة إقليمية غير حكومية لا تتوخى الربح مقرها الرئيسي في بيروت ويضم عدداً من الفروع الوطنية ومنظمات شريكة في دول عربية مختلفة . يعمل المركز مع الهيئات الحكومية ، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من أجل تحقيق أهدافه العامة وذلك عبر اعتماد وسائل البحث العلمي، التدريب، نشر الوعي وبناء المعرفة. ويضم المركز شبكة من الخبراء الرائدين في مجالات الإصلاح القضائي، وحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد في القطاعين الخاص والعام، وحوكمة الشركات، وتطوير بيئة الاستثمار والأعمال، والمعلوماتية القانونية، وغيرها. للمزيد من المعلومات حول المركز وأنشطته الرجاء مراجعة الموقع الالكتروني.www.arabruleoflaw.org.

[2] لقد تم إعداد هذه الورقة بهدف توفير معلومات خلفية أساسية حول ورشة العمل التي تشكل النشاط الأول الذي ينفذ في إطار مشروع "توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق " . للمزيد من المعلومات حول المؤتمر والمشروع بشكل عام، يرجى التواصل مع مدير المشروع السيدة نلي ريح ان على البريد الالكتروني التالي : nrihan@arabruleoflaw.org

الموضوعية والإجرائية على حد سواء . أما على صعيد وزارة الع دل، فان التدريب القانوني يهدف إلى بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، والتدريب على استخدام وثائق المحكمة والكتيبات الممكننة، والمساعدة على استقلال السلطة القضائية . أما بالنسبة الى توفير التدريب اللازم لمحاكم المشروع (المحاكم النموذجية) فهو من شأنه مساعدة القضاة وموظفي المحاكم على اعتماد النهج الجديد الذي تمثله هذه المحاكم وذلك على نحو كلي.

وأخيرا، وبالنسبة إلى المعهد القضائي العراقي، يهدف المشروع إلى إقامة عملية إصلاح شاملة لمنهج المعهد القضائي لجهة تحديث المنهج التعليمي وتجهيز المعهد بأدوات العمل الم طلوبة، بالإضافة إلى التدريب القانوني المتخصص في مجالات حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، العنف القائم على الجنس، القانون الأسري وقضاء الأحداث.

يعمل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مع عدد من المنظمات والأفراد لضمان التنفيذ السليم والناجح للمشروع، منها على سبيل المثال لا الحصر : (أ) وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق – مكتب حقوق الإنسان (UNAMI–HRO) ، واليونيسيف، وغيرها، (ب) خبراء من الأمم المتحدة، و(ج) نظراء عراقيين بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل ومعهد التدريب القضائي.

للمزيد من المعلومات حول المشروع يرجى زيارة صفحة الإنترنت الخاصة بالمركز : www.arabruleoflaw.org.

3. وصف الحدث

شكل ورشة العمل حول "تحديث منهج التدريب في المعهد القضائي العراقي "، والتي تعقد في بيروت بتاريخ 16–17 تموز/يوليو 2010، أحدى الورشتين اللتين سيتم تنظيمهما حول المعهد القضائي العراقي ضمن إطار مشروع توفير التدريب القانوني للمؤسسات القانونية والقضائية في العراق".

تهدف هذه الورشة إلى مناقشة الصيغة الأولى من التقرير الذي أعده المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة حول "تحديث المنهج التعليمي في المعهد القضائي العراقي "، والتي سيتم تنقيحها وإعدادها في صيغتها النهائية في ضوء الملاحظات التي سيبديها المشاركون خلال ورشة العمل.

يستعرض هذا التقرير في الجزء الأول منه واقع المعهد القضائي العراقي وتحليل أولي عنه، أما الجزء الثاني فيتناول الإطار التصوري والتحديثي لمنهج التدريب وللمكتبة وللمعلوماتية في المعهد القضائي العراقي.

ويرتكز التقرير على معطيات ونصوص ووثائق جم عت من المراجع العراقية، بالإضافة إلى نتائج استطلاع رأي جرى تنفيذه من قبل المركز، ومعلومات جمعت عبر الاتصال المباشر بإدارة المعهد وعبر لقاءات عقدت مع المسئولين فيه.

انطلاقاً من نتائج استطلاع الرأي وبناءً على تحليل واقع وحاجات المعهد التي جرى عرضها تفصيلاً في التقرير وملاحقه التي تشكّل جزءاً أساسياً منه، جرى تقديم الاقتراحات لتحديث المنهج التعليمي . وقد تم أيضاً، عند وضع الاقتراحات، الاستئناس والاستفادة من التجارب العالمية والممارسات الفضلى مع التركيز على التجربة الفرنسية في هذا المجال نظراً لأهميتها وللشهادات العديدة حول نجاحاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز العربي قد اعتمد مقاربة عملية عند إعداد هذا التقرير حيث أخذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع العراقي، لا سيما لجهة برنامج التعليم الجامعي المعتمد في كليات الحقوق العراقية ولجهة منهج التدريب المعتمد في المعهد القضائي العراقي.

تشكل ورشة العمل هذه خطوة أساسية في مسار تحديث المنهج التعليمي في المعهد القضائي العراقي، حيث تؤمن فرصة لعرض ومناقشة حاجات المعهد و تبادل الأفكار بين المشاركين بشأن الاقترا حات والخطة الإستراتيجية المقدمة، فيجري تنقيح التقرير ليصبح أداة علمية أساسية يرتكز عليها تحقيق المنهج التعليمي المنشود.

بناء على ذلك، يمكن تلخيص الأهداف المرجوة من هذه الورشة على الشكل التالي:

- عرض ومناقشة واقع وحاجات المعهد القضائي العراقي بهدف التأكيد على نتائج مسح ورصد المعطيات الواقعية.
- إلقاء الضوء على أوجه ومجالات تحديث المنهج التعليمي في المعهد القضائي.
- عرض ومناقشة المواد التعليمية ومنهجية التدريب المقترحة.
- إلقاء الضوء على التجهيزات المتوفرة في المعهد ومناقشة التجهيزات المطلوبة لتحديث عمل

معهد الدروس القضائية.

- عرض ومناقشة الخطة الإستراتيجية وخطة العمل المقدمة في التقرير لأجل وضع الإصلاحات المنشودة موضع التنفيذ.

كما من المتوقع أن يخرج المؤتمر باستنتاجات تعرض التعديلات المطلوبة على الصيغة الأولى من التقرير حول تحديث منهج التدريب في المعهد القضائي العراقي، بغية إقرار الصيغة النهائية منه في المرحلة اللاحقة.

- المشاركون: سيشارك في ورشة العمل ممثلون عن الهيئات القضائية المعنية في بغداد والإقليم، بالإضافة إلى خبراء إقليميين ودوليين(ENM, UNAMI, UNHCR, UNDP وغيرهم).
- اللوجستيات: ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) ورشة العمل في فندق مونرو بيروت . لأي استفسارات حول التفاصيل اللوجستية، يرجى التواصل مع الآنسة رومي سالم أو رشا جمال على العنوان البريدي التالي : rsalem@arabruleoflaw.org، rjammal@arabruleoflaw.org.

4. برنامج ورشة العمل

ستضم ورشة العمل التي تمتد على فترة يومين أربع جلسات عمل مدة كل منها حوالي الساعة والنصف، وسيتم تعيين مقرر للجلسات بغية تلخيص نتائج ورشة العمل ، وبالتالي تعديل التقرير وفقاً للاستنتاجات النهائية.

تتناول **الجلسة الأولى** من ورشة العمل عرضاً عاماً لخلفية المشروع وللركائز الأساسية لتحديث منهج التعليم في معهد التدريب . وسيتم خلال هذه الجلسة التطرق إلى موضوع العلاقة بين إصلاح المنهج في المعهد القضائي والإصلاح القضائي العام، والعلاقة بين إصلاح المنهج في المعهد والإصلاحات الأخرى المختلفة (اختيار الجسم التعليمي، اختيار الطلاب، ...)، والعلاقة بين التدريب والتعليم ، والرابط بين التدريب الأساسي والتدريب المستمر، كما سيتم تقديم لمحة موجزة عن التجارب الناجحة في دول العالم حول التدريب القضائي.

بالإضافة إلى ذلك، سيجري خلال هذه الجلسة عرض للمهمة التي نفذها المركز العربي لجهة جمع

المعلومات حول المعهد القضائي العراقي ، وتبيان نتائج استطلاع الرأي وال تحقيقات الميدانية وجمع المعطيات التي ستشكل الركيزة للاقتراحات المقدمة في مختلف المجالات.

أما خلال **الجلسة الثانية** فسيتم مناقشة المنهج التعليم ي الحالي والمواد التدريبية المتوفرة في المعهد القضائي العراقي، بالإضافة إلى عرض لطرق الأداء والمنهجيات المعتمدة أثناء عملية التدريب. وسيتم خلال هذه الجلسة تقديم الاقتراحات والتوصيات التي أعدها المركز العربي لجهة تطوير المنهج التدريبي، وبالتالي تحديد مواد التدريب الضرورية وا قتراح المواد الجديدة وتعديل المنهجيات المعتمدة بهدف الحصول على منهج تعليمي حديث.

وفي الجلسة الثالثة سيتم التطرق إلى المكونات الإضافية لتحديث منهج التدريب في المعهد القضائي العراقي والمحاور التي ترتبط بالمنهج التدريبي والتي من المفترض العمل على تطويرها أيضاً لتحقيق مستوى عالٍ من الإصلاح والتطوير المرغوب فيه، نذكر على سبيل المثال شروط قبول الطلاب في المعهد، و اختبار الدخول إلى المعهد، و نظام التدرج ، ونظام التقويم والامتحانات ، و اختيار المدربين وتدريب المدربين. وسيجري عرض التوصيات والمقترحات في هذا المجال بهدف تحديث هذه المحاور.

أما خلال **الجلسة الرابعة** فسيتم عرض التجهيزات المطلوبة لتحديث عمل المعهد القضائي العراقي لجهة تحديث وتجهيز مكتبة المعهد وتزويدها بالمراجع القانونية الحديثة (الورقية والالكترونية)، و بقواعد المعلومات القانونية، وتعزيزها بأدوات التكنولوجيا الحديثة والأنظمة المعلوماتية وتدريب العنصر البشري على كيفية استرجاع المعلومات القانونية . وسيتم التطرق أيضا إلى تجهيز معهد التدريب القضائي بالأدوات والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال الإدارة ومنهجيات التعليم الحديثة.

أما **الجلسة الخامسة** فستخصص لعرض الإستراتيجية المقترحة لتحديث منهج معهد الدروس القضائية وخطة العمل المقدمة من قبل المركز العربي لتنفيذ هذه الإستراتيجية. إن الخطة الإستراتيجية المقترحة تأخذ بعين الاعتبار تكامل الأعمال التطويرية وتضافرها لتحقيق الغايات المرجوة.

وقد عمل المركز العربي على تنظيم الإصلاحات المقترحة ضمن برنامج إصلاحي شامل حدد له أهداف عامة وأهداف خاصة، وحدد المشاريع الآيلة لتحقيق كل من الأهداف الخاصة، وكذلك الآليات التطبيقية. وبالتالي سيجري خلال **الجلسة السادسة** عرض لمبادئ التخطيط الإستراتيجي، ثم للتصور الذي وضعه المركز وخطة العمل المقترحة لتنفيذه، بالإضافة إلى معايير ومؤشرات القياس التي ستسمح بقياس نسبة

التقدم والنتائج المحققة في مجال تحديث المنهج التدريبي في المعهد القضائي العراقي.

5. الملاحظات الختامية

من المتوقع أن تشكل ورشة العمل خطوة مهمة في مجال تحقيق احد أهداف المشروع المتمثل بتحد يث المعهد القضائي العراقي والذي يقوم على إعداد خطة عمل شاملة لإصلاح منهج التدريب تشمل تحديث منهجية ومواد التعليم وتجهيز المعهد بأدوات العمل المطلوبة، بالإضافة إلى إجراء بعض الدورات التدريبية في مجالات قانونية متخصصة كحقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، الع نف القائم على الجنس، القانون الأسري وقضاء الأحداث، وغيرها.

سيتم نشر خلاصات وتوصيات ورشة العمل على صفحة الانترنت الخاصة بالمركز www.arabruleoflaw.org. للأسئلة والتعليقات يرجى التواصل مع مديرة المشروع السيدة نلي ريحان على العنوان البريدي التالي nrihan@arabruleoflaw.org.